آراء الدكتورة عائشة راتب في بعض القضايا السياسية

اعداد

حنان محمد عبد الرحيم

طالبة ماجستير قسم التاريخ بالكلية

اشراف

ا.م.د/ خلف عبد العظيم الميري (استاذ التاريخ الحديث المساعد بالكلية)

ا.م.د/ماجدة محمد محمود (استاذ التاريخ المساعد بكلية البنات جامعة عين شمس)

المقدمه

ولدت عائشة راتب في الثانى والعشرين من فبراير عام ألف وتسعمائه وثمانية وعشرون بحى الدرب الأحمر بمحافظة القاهرة، والدها محمد سعاد راتب مسلم ومصرى الجنسية ووالدتها زينب الشبينى مسلمة ومصرية حصلت الأنسة عائشة محمد سعاد راتب علي شهادة التوجهية من مدرسة الأميرة فوزية بشبرا سنة ١٩٤٥ وكانت في السابعة عشرة من عمرها وجاء ترتبها

السادس علي جميع الناجحين في ذلك العام. كما حصلت وهى فى التوجهية على جائزة ليدى لورنس وهى جائزة كانت تمنح للمتفوقين فى اللغة الإنجليزية، لذلك كانت تريد الإلتحاق بكلية الاداب قسم اللغة الانجلزية لتفوقها ونبوغها في تلك اللغه لكن خالها السفير زهير الشبيني دفعها للإلتحاق بكلية الحقوق ودارسة القانون وهكذا التحقت بكليةالحقوق جامعة القاهرة ودرست القانون الدولي

وكانت الدرجات العلمية التى حصلت عليها عائشة راتب هى: ليسانس الحقوق بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف عام ١٩٤٩من جامعة القاهرة، ثم دبلوم القانون العام ١٩٥٠، وبعدها دبلوم القانون الخاص عام ١٩٥١، ثم حصلت على درجة الدكتوراه فى القانون الدولى عام ١٩٥٥ وصارت بعدها مدرسا للقانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة ثم أستاذا مساعدا بها عام ١٩٦٣ إلى أن وصلت إلى درجة أستاذ للقانون الدولى عام ١٩٧٠ . وقامت الدكتورة عائشة راتب بتدريس مادة القانون الدولى وكذلك مادة التنظيم الدولى لطلابها وتخرج على يديها الالاف من الطلبه والطالبات.

ظهرت فى الحقبة الأخيرة الكثير من الأحداث والقضايا السياسية التي كان لها تأثير مباشر على المجتمع المصري خاصة والمجتمع العالمي عامة، وبالرجوع إلى تلك الأحداث ومحاولة الوصول إلى دوافعها ونتائجها يتبين أن لها جذور في الماضي وقد بُنيت عليها فأصبحت بالتالي قضايا شديدة التعقيد.

تناول العديد من الكتاب والسياسيون والمحللون عبر السنوات الماضية هذه القضايا بالدراسة والتحليل وإلقاء الضوء عليها. برزت الدكتورة/ عائشة راتب كأحد أهم هؤلاء المفكرين والمحللين وضح فكر د./ عائشة راتب من خلال مساهمتها الفكرية التي كانت قانونية في الأساس. حيث تناولت في العديد من مؤلفاتها عن الموضوعات والقضايا المعاصرة ذات الأهمية القصوى. كما قامت د./ عائشة راتب بوصفها أستاذا للقانون الدولي بجامعة القاهرة بالإشراف على العديد من الرسائل العلمية التي تناولت موضوعاتها القضايا الدولية والعربية والمصرية التي شغلت الرأي العام العالمي وقتذاك، وكانت تلك الموضوعات تتسم بالتنوع ومناسبتها للتوقيتات والأحداث التى تناولتها في إطار القانون الدولي. هذا بالإضافة إلى العديد من لقاءاتها وندواتها وحواراتها الصحفية وتناولها لكافة القضايا المعاصرة القانونية والسياسية والإجتماعية، وأيضا لكونها عضوا فنائبا لرئيس الجمعية المصرية للقانون الدولي، إلى جانب المهارات والخبرات الهائلة التي اكتسبتها خلال

فترات عملها كأول وزيرة مصرية تجمع بين وزارتي الشئون الاجتماعية والتأمينات، ثم أول سفيرة مصرية.

كل هذا منحها القدرة على أن تساهم بعلمها وآرائها وفكرها المستنير في مناقشة وطرح الحلول والأفكار والتوصيات لحل العديد من القضايا ليس فقط السياسية والقانونية بل في مجالات أخرى كثيرة. تتناول هذه الدراسة أراء الدكتورة/ عائشة راتب في عدد من الموضوعات السياسية المعاصرة الهامة خلال الفترة ما بين ثورتي يوليو ١٩٥٢ ويناير ٢٠١١. شملت تلك القضايا ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢و قضية خليج العقبة ومضيق تيران و معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل و علاقة مصر بكل من إيران وتركيا و ورؤية مصرية للأمم المتحدة في عالم متغير ورؤيتها للأحزاب السياسية في مصر، الدستور والانتخابات و ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١) وما تلاها من أحداث، وتقييمها لآداء زعماء مصر منذ عام (١٩٥٢ حتى ٢٠١١)، يمكن إرجاع إبراز تلك الآراء إلى أنها تملك رؤية ثاقبة ووجهة نظر مستقبلية، اكتسبتها من خلال دراستها للقانون الدولي ودخولها معترك العمل السياسي

ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢:

من الاحداث والتطورت المهمه التى شهدتها مصر قيام ثوره ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتى ابدت عائشه راتب تاييدها التام لهذه الثوره واستعرضت فيها ارائها وذلك من خلال الكتاب التى قامت بتاليفه حيث ذكرت بمقتدمته أن "ثوره ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢" كانت بداية مرحلة جديدة ومجيدة في تاريخ النضال المتواصل للشعب العربي. لقد بدأ في ذلك اليوم المجيد تجربة ثورية في كافة المجالات وسط ظروف متناهية في صعوبتها وأخطارها، فتمكن بها الشعب بصدقه الثوري وبإرادته الثورية العنيدة فيه أن يغير حياته تغييرا أساسيا وعميقا في اتجاه آماله الإنسانية الواسعة.ثم استطردت قائله ان الثوره منذ يومها الأول، سطرت أعظم صفحات التاريخ المصري و العربي بل والأفريقي والعالمي، وانطلقت تضع الأسس الجديدة للحرية والاشتراكية في الداخل، وترسم الطريق في المحيط الدولي من أجل السلام لإيجاد مجموعة من الدول المستقلة تقف أمام الكتلتين المتنازعتين، وتسير على سياسية التعايش السلمي وعدم الانحياز. لقد دقت ثوره ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - رغم كل المحاولات اليائسة التي بذلها الاستعمار بصوره المختلفة القديم منها والجديد - ناقوس الكفاح المتواصل المرير للشعب العربي لتخرجه من قيود الأحلاف الاستعمارية ومناطق النفوذ، واعطت بذلك المثل الصادق للشعوب الصغيره للمكافحة في استقلالها

ثم اشادت بالمبادئ السته لثوره ١٩٥٢هي: القضاء على الاستعمار وأعوانه والقضاء على الاقطاع

والاحتكار وإقامه جيش قوي وإقامة عدالة اجتماعية وأخيرا إقامة حياه ديمقرطية سليمة. رسمت هذه الثورة سياستها الخارجية الثورية في كتاب "فلسفة الثورة" الذى أصدره الرئيس/ جمال عبد الناصر، وحددها في دوائر ثلاث، يتعين على مصر الثورة أن تتحرك فيها، وهي: الدائرة العربية والافريقيه واخيرا الدائره الاسلاميه (١)

قضيه خليخ العقبه ومضيق تيران

قامت الدكتورة عائشة راتب بدراسة مشركة مع مجموعة من أساتذه القانون الدولي حول قضية خليج العقبة ومضيق تيران، وتعالج الدارسه قضيه خليخ العقبه ومضيق تيران . بدأت المشكله في٢١٧/٦/١٧ عندما صدق الرئيس المصري/ عبد الفتاح السيسي على اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين مصر والسعودية، . أثار توقيع اتفاقية تحديد الحدود البحرية موجة اعتراضات واسعة داخل مصر، ووصف بعض السياسيين المصريين إعادة جزيرة تيران ومعها جزيرة صنافير إلى السعودية بأنها تنازل عن أراضٍ مصرية، ولأجل ذلك، خرجت مظاهرات احتجاجية في مصر للتعبير عن رفض لهذه الاتفاقية أشار المعارضون المصريون لتسليم جزيرتي تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية إلى أن الجزيرتين كانتا تحت إدارة مصرية قبل تأسيس المملكة العربية السعودية في (١٩٣٢).

١-عائشة راتب :ثوره ٢٣ يوليو ١٩٥٢ :ص (٣٤ و٤٦): الناشر: دار النهضة العربية :القاهره :ت (١٩٧٤).

كان رأي د./ عائشة راتب وأخرون حول هذه القضية الشائكة أن لمصر الحق في منع مرور السفن الإسرائيلية في مضيق العقبة وأرجع ذلك إلى الإعتبارين التاليين:

الإعتبار الأول: أن الممر الصالح للملاحة بين جزيرة تيران والساحل المصري لاتتعدى مساحته ثلاثة أميال فهو يدخل بأكمله في المياة الاقليمية لمصر، ويؤيد وجهة النظر المصرية إتجاه عدد كبير من الدول للمطالبة ببحر إقليمى يزيد على ثلاثه أميال، والإتفاق الذي انعقد بين رؤساء الوفود في لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية – مرور السفن الاسرائيلية في المياة الإقليمية المصرية.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن الخلجان التاريخية تعتبر أهلية، بصرف النظر عن مساحتها، ولا يرد

على السيادة المشتركة فيها قيد حق المرور البرىء – سابقة خليج فونيسكا*

وخليج العقبه خليج تاريخي استمرت سيادة الدول العربية عليه خلال قرون عديدة، فحكمه إذن حكم البحر المغلق ومياهه مياة داخلية خاصة بالدول العربية، ووجود إسرائيل على شاطىء العقبة عمل غير مشروع، ووجودها فيه عمل عسكري بحت، ولايجوز بتاتا اعتباره حدودا، خاصة أن اتفاقية الهدنة الإسرائيلية المصرية تقرر صراحة أن أحكامها مستوحاة

من الاعتبارات العسكريه فقط وانها تحدد حدودى سياسيه او اقليميه ولاتمس الحقوق والمطالب التى تنتج عن تسويه القضيه الفلسطينيه تسويه نهائيه ومصر لا تعترف باسرائيل وتعترف بحق شعب فلسطين فى السياده على اقاليمه ،يضاف الى ذلك ان ضمانات الولايات المتحده لاسرائيل حريه المرور فى مضيق تيران لا يؤيده القانون او الواقع ،فالولايات المتحده الامريكية ليس لها ان تقرر بارداتها المنفردة اعتباره خليجا دوليا على حساب الدول العربية .واصل المؤلفون ومنهم عائشه راتب دارساتهم الهامه حول حق مصر فى المضيق بقولهم "وضعت محكمة العدل الدولية فى قضيه كوسوفو معيارا لتمسيز المضايق الدوليه،اشترطت فيه توافر العنصرين التاليين :

١-أن يوصل المضيق بين بحرين عاميين وهذا الشرط غير متوافر هنا .

٢-استمرارالعرف على استعمال المضيق كطريق من طرق الملاحه الدولية ،وهو ما لم يثبت

الاعتبار الثانى :لا يطبق مبدأ حق المرور البرى الا وقت السلم ووفقا لقوانين الدولة صاحبه المياة(١)

*خليع فونيسكا :هو خليج صغير يقع بأمريكا الوسطى، وتطل عليه سواحل كل من نيكاراجوا وهندوراس والسلفادر، ويخضع لسيادة الدول الثلاث، وقد حدث نزاع بين السلفادور ونيكاراجوا بسبب منح نيكاراجوا حق امتياز للولايات المتحدة اللأمريكية لإقامة قاعدة بحرية في جزء من الخليج التابع لنكاراجوا، وذلك بالمعاهدة التي تمت بين الطرفين فى اغسطس (٢٠١٤). في عام (٢٠١٦) رفعت السلفادور دعوى ضد نيكاراجوا أمام محكمة لأمريكا الوسطى، تدعى فيها أن المعاهدة التي حدثت بين الطرفين تتجاهل وتخالف حقوق الملكية المشتركة للسلفادور فى خليخ فونيسكا، وقررت المحكمة فى حكمها أن خليج فونيسكا يعد خليجا خاصا للسيادةه المشتركة لكل من الدول الثلاث عام (١٩٩٢).

١- محمد حافظ غانم واخرون: دراسات حول قضية خليع العقبة ومضيق تيران: مطابع الأهرام : إعداد الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع: ص (٧٢).

الإقليمية، ويتغير الوضع في حالة الحرب، فمع افتراض أن خليج العقبة خليج دولي فإن حالة الحرب تعطي مصر الحق في اتخاذ الاجراءت التى تراها لازمة للمحافظة على مصالحها وأمنها الداخلي، وقانون الحرب يعطيها كل الحق في إغلاق المضايق التي تقع تحت سيطرتها وسيادتها الكاملة في وجه سفن الأعداء. لهذا، فليس أمام مصر إلا الدفاع عن حقوقها بكل الطرق الممكنة، ومصر في هذه الحالة تقوم بعمل مشروع لا يحرمه ميثاق الأمم المتحدة.

وخلال الندوه التى نظمها المعهد الدبلوماسى بوازره الخارجيه بحضور عصام الدين حسونة وزير العدل والسفير حافظ أبو الشهود مدير المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية، وبعض رجال القضاء والقانون، وقد جرى ترجمتها إلى الانجليزية والفرنسية، وإرسالها إلى الجهات المعنية بالخارج، جاء فيها ما يلي: يخضع مضيق تيران لسيادة مصر لأنه: ١الا يتجاوز اتساع المضيق ثلاثة أميال، وهي مسافة تدخل ضمن البحر الإقليمي بإجماع الآراء.

- لاتنطبق القواعد الخاصة بالمضايق الدولية على مضيق تيران.

- لا تلتزم مصر بما ورد في اتفاقية جنيف عام (١٩٥٨) بشأن المضايق لمخالفته للعرف الدولي، فضلا عن أنها ليست طرفا في هذه الاتفاقية (١)٠

علاقة مصر بكل من إيران وتركيا

منذ الاستقلال المصري (١٩٢٢) وتأسيس الجمهورية التركية (١٩٢٤) وحتى هذه اللحظة يمكن أن نرصد في مسار العلاقات المصرية التركية أربع مراحل متمايزة:

الأولى: هي مرحلة طويلة من القطيعة واللامبالاة المتبادلة مع عداء مكتوم وتبدأ من ذلك التاريخ وحتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا والثانية: هي مرحلة المحاولة التركية لمد جسور العلاقات مع مصر فيما لم تحفل الأخيرة تحت نظام حسني مبارك بمبادلة هذه المحاولات.

والثالثة: هي مرحلة ثورات الربيع العربي التي أفضت إلى وصول محمد مرسي إلى السلطة في مصر، **فشهدت تلك المرحلة ثورة في العلاقات بين مصر وتركيا.** عن العلاقات المصرية العربية والإفريقية والعالمية، خاصة علاقة مصر بتركيا كدوله إسلامية غير عربية، فكان للدكتورة/ عائشة راتب رأي في هذه السياسية الخارجية لمصر خاصة وأن المنطقة في(٢)

١- المجلة المصرية للقانون الدولي: ثورة ٢٣ يوليو : العدد (١٢) : ت: (١٩٦٣) – ص (٧٦، ٧٨).

*عصام الدين حسونة: وزير العدل فى (١٩٦٥/١/١)، تخرج فى كلية الحقوق وعمل مستشارا بمحكمة استئناف أسيوط.

**حافظ أبو الشهود :حاصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية. كان عضوا فى البرلمان، كما عمل بوزارة الخارجية، وتولى مدير المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية عن الفترة من (١٩٦٦/٧/١٠) وحتى (١٩٦٨/٨/٣٠).

٢--د٠ محمد الهامى :العلاقات المصريه التركيه الجذور والثمار :١٠ /١٢ /٢٠١٧ :دار الشروق

ذلك الوقت الحالى كانت تشهد حماساً تركياً متزايدا تجاه القضية الفلسطينية وقطاع غزة. انقسم المحللون حول هذا الدور التركي النشط وكانت عائشه راتب منهم ما بين صدق النوايا واتهام تركيا بالمزايدة لأغراض أخرى. بالإضافة إلى أنه عندما يكون هناك دور تركى في المنطقة فذلك أفضل من وجود دور إسرائيلي في المنطقة،

وخاصه ان تركيا بلد مسلم وهي شديدة الفخر بأردوغان، وتقول عنه إنه رجل اتخذ من القرارات الصارمة مالم يتخذه الحكام العرب، ولا يجب أن تكون هذه الأدوار بمنأى عن مصر (١)

انحصرت تطورات العلاقات المصرية - الإيرانية، خلال الأعوام الثلاثين الماضية، بين التوتر والفتور، وذلك علي خلفية توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، ثم دعم مصر للعراق في حربها مع إيران، واتهام الأخيرة برعاية الإرهاب في الشرق الأوسط، وبدعم الجماعات الإسلامية المسلحة في مصر خلال فترة التسعينيات. ولم تكن هذه أولي الفترات السلبية في العلاقات بين البلدين، إذ كانت العلاقات قوية وتعاونية مطلع القرن الماضي، ووصلت إلي حد المصاهرة بين الأسرتين العلوية في مصر، والبهلوية في إيران، قبل أن تنتقل إلي حالة الخلاف والعداء، إثر قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، ودعم مصر لرئيس الوزراء محمد مصدق ضد نظام الشاه، وتبني المشروع القومي الناصري سياسات مضادة للتوجهات والمصالح الإيرانية، واحتلاله موقع المنافس الأقوي لمحاولات إيران التوسعية في ذلك الوقت (٢)وهذه العلاقه كانت للدكتوره عائشه راتب راى فيها خاصه وانها تحبذالدور الإيراني اكثر من الدور الإسرائيلي. تساءلت د./ عائشة راتب لماذا الذعر من دور إيراني؟

على مصر أن تسعى بنفسها لذلك، وهذا لا يقلل منها على الإطلاق، خاصة أن إيران وغيرهما يعلمون جيداً مكانة مصر، ومدى تأثيرها. على حسب علم د./ عائشة راتب فإن الساسه الايرانيين أرسلوا إلى مصر أكثر من مرة لإبداء المصالحة، ورفضت مصر وتحجج المسئولون بفيلم مقتل فرعون، وشارع قاتل السادات. قالت د./ عائشة راتب لو أن الرئيس/ أنور السادات نفسه كان حياً لكان رد فعله أن يتجاهل هذا العبث، وما كان ليلتفت إلى هذه الصغائر، ففيلم أو حتى إسم شارع ليست أسباباً كافية لقطع العلاقات مع دولة بازغة ومهمة فى المنطقة مثل إيران.

رأت د./ عائشة راتب أن الأسباب الحقيقية تكمن في تنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة وعلى مصر والدول الحليفة لها تنفيذ هذه السياسة المتمثلة في معاداة إيران. تريد أمريكا موقعا إيرانيا على الخليج العربي (٣

١-المصرى اليوم :العدد ٢٢٠٩ :٣٠/ ٦/ ٢٠١٠ :عائشه راتب للرئيس مبارك بقاؤك فى شرم الشيخ يضع حاجزا بينك وبين الشعب : رانيا بدوى :ص٥

٢-مختارات ايرانيه :العدد ١٣٠ :مايو ٢٠١١ :افاق تطوير العلاقات المصريه الايرانيه :اسد الله طاهرى :ص١٦

٣- المصرى اليوم :مصدر سابق

وجنوب روسيا وجنوب الصين، وهو موقع ممتاز جغرافيا، لأنها تريد الثروات الموجودة هناك

يتبين من خلال تصريحات عائشه راتب رفضها تماما للوجود الاسرائيلى والمدعوم بالمساعدات الامريكيه التى ستكون لها اليد الطولى ولذلك فهى تؤيد امتلاك ايران للسلاح النووى الذى سيحدث توازن مع اسرائيل كقوه نوويه وحيده فى المنطقه ولذا يجب ان تكون ايران نوويه وفى رايها انه لو امتلكت ايران السلاح النووى لامنت مصر والدول العربيه شر السلاح النووى الاسرائيلى واذا كانت ايران تحاول فرض نفسها على مصر بالمد الشيعى ففى نفس الوقت الذى ترفض وقوف تركيا الى جانب الجماعات الاسلاميه وتقويتها وخاصه الاخوان المسلمين الامر الذى يؤدى الى زعزعه الاستقرار فى مصر (١)

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل:

من اهم القضايا التى تناولتها د. عائشة راتببالتعليق والراى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، حيث افردت نصوص ماجاء بالاتفاقية من مواد وملاحق اوضحت بين حقوق وواجبات كل من الطرفين.

تمثل هذه المعاهدة السلام العادل الشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال تبني اتفاقيات للسلام مبنية على قراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ و (٣٣٨) لعام ١٩٧٣. لتؤكد التزام كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل باتفاقيات كامب ديفيد والتي تعتبر أسلوب التفاوض هو الوحيد والدائم، كما يؤكدان على اعتزامهما إحراز تقدم مبكر ملحوظ في محادثات الحكم الذاتي.

كان لدى د./ عائشة راتب موقفا رافضا ورأيا خاصا باتفاقية كامب ديفيد ولمبادرة السلام والصلح مع إسرائيل أيام الرئيس/ محمد أنور السادات. في البداية، اعترضت بالفعل وبشدة، وعبرت عن هذا الرفض للرئيس/ السادات بألفاظ شديدة وقاسية، إلا أن الرئيس/ السادات تقبلها منها رغم قسوتها. كانت د./ عائشة راتب تعتقد أن المبادرة قسمت المجتمع العربي وقتها، وأعطت إسرائيل حرية العربدة في المنطقة العربية، لكنها بعد تفكير ودراسه وجدت أنه كان من الممكن أن تظل مصر حتى الآن تطالب بسيناء، مثلما يطالب الفلسطينيون بالضفة الغربية . لذلك، شعرت أن السادات كان ذا نظرة أبعد من الجميع، وشعر أن ذلك سيحدث، وأن أغلب الدول العربية التي كانت رافضة للجلوس مع مصر أثناء التفاوض صارت تترحم الآن على السادات (٢).

١-المصرى اليوم : مصدر سابق

٢-د٠ عائشه راتب :دراسات قانونيه :٢٠٠٣ :دار النهضه العربيه :ص ص ٥ و٨

أكدت د./ عائشة راتب على أن ما يربط مصر بإسرائيل هو معاهدة السلام، فكامب ديفيد تتضمن ورقتين إحداهما خاصة بحل القضية الفلسطينية، والثانية خاصة بالسلام بين مصر وإسرائيل. بذلك، أصبحت معاهدة السلام جزءا من القوانين الداخلية المصرية بموافقة البرلمان المصري عليها، وبناءا عليها إستعادت مصر شبه جزيرة سيناء. انتهت عائشة راتب إلى القول أن محافظة مصر على حقوق الشعب الفلسطيني وسيناء في إطار سيادتها أفضل من محافظتهم على هذه الحقوق وسيناء تحت سيطرة الإحتلال.

بالرغم من أن الدول العربية وضعت شرطا لمصر بإلغاء معاهدة السلام حتى تعود إلى جامعة الدول العربية، إلا أنه لا يمكن إلغاء هذه المعاهدة، وذلك لأن المعاهدات التي تعقد بين الدول في أعقاب العمليات العسكرية لا يجوز إلغاؤها. أيا كان الحُكم العربي على معاهدة السلام إلا أنه لا يمكن أن نغفل أنه بمقتضاها إستعادت مصر أراضيها المحتلة، وبالتالي فإن كل مصري أو عربي يجب أن يكون حريصا عليها. بناءا على ذلك، فإن على العرب أن يتضامنوا ويتضافروا ويتكاملوا ويدركوا أن الماضي المشترك والحاضر المشترك والمستقبل المشترك للشعوب العربية يتطلب تضامنا من الجميع لأن الأخطار واحدة على الجميع، وما يصيب مصر يصيب العرب (١).

لم تقتصر اراء الدكتوره عائشه راتب على الاوضاع الداخليه وانما ادلت باراءها فى الموضوعات الدوليه ومن بينها ميثاق الامم المتحده وكان ذلك من خلال ندوه عن موضوع "نحو رؤية مصرية للأمم المتحدة في عالم متغير". تطرح الدكتورة الموضوع من خلال رؤية

تاريخية، فذكرت أنه في (١٩٤٥/٤/٢٥) عقد مؤتمر الأمم المتحدة في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية لوضع تنظيم جديد للجماعة الدولية للحيلولة دون قيام حرب عالمية ثالثة. كان لهذا المؤتمر غاية عزيزة يسعى إلى تحقيقها، ألا وهي وضع ميثاق ينشىء تنظيما دوليا تستطيع الدول كافة من خلاله أن تعمل معا في ظله من أجل تحقيق أملها المشترك في استقرار السلم والأمن الدولي. تنهي د./ عائشة راتب كلمتها بأنه يتعين على مصر أن تلقى بثقلها مع جماعة الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة عند التصويت على ماقد يطرح قريبا من تعديلات من بينها توسيع العضوية الدائمة داخل مجلس الأمن وتمثيل الأقاليم الجغرافية بما يحقق العدالة ويضمن الحفاظ على حقوق مختلف الدول والجماعات ويحقق الحفاظ على المساواه عند اتخاذ القرارت المصرية. اذا ما كان البعض في رأيها ينفي فكرة انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة في المجتمع الدولي، ويؤكد قرب بزوغ فجر (٢)

١- الأحرار الأسبوعية:العدد (١٠٩٥):ط: الأولى :ت (١٩٩٧/٧/٧) :الدكتورة عائشة راتب : محمد عبد السميع:ص(٨)

٢-د٠ عائشه راتب : نحو رويه مصريه للامم المتحده فى عالم متغير :المجله القانونيه :العدد ٥٠ ص٢٥١

الديمقراطيه والأحزاب السياسية فى مصر:

تُعَدُ حالة الأحزاب السياسية من حيث القوة أو الضعف مؤشراً على حالة النظام السياسى ودرجة تطوره فى أية دولة، فالأحزاب تلعب دوراً هاماً فى تدعيم الممارسه الديمقراطية باعتبارها همزة الوصل بين الحكام والمحكومين، بما يسمح بتنشيط الحياة الحزبية، وتعميق المشاركة السياسية للمواطنين.

وللأحزاب السياسية جذور عميقة فى تاريخ مصر الحديث، حيث نشأت وتطورت بتطور مفهوم الدولة ذاته، وظهرت البدايات الأولى للحياة الحزبية المصرية مع نهاية القرن التاسع عشر، ثم برزت وتبلورت بعد ذلك خلال القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الحالى انعكاساً للتفاعلات والأوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية السائدة. ويكاد يكون هناك إجماع عام بين الكتاب والمحللين السياسيين والمؤرخين على أن نشأة الأحزاب السياسية، وتطورها فى الخبرة المصرية مرت عبر مراحل متمايزة هى المرحلة التكوينية التى سبقت ثورة ١٩١٩و مرحلة التعددية الحزبية التى تلت ثورة ١٩١٩ واستمرت حتى عام ١٩٥٢و مرحلة التنظيم السياسى الواحد من عام ١٩٥٣، حتى عام ١٩٧٦. مرحلة التعددية الحزبية المقيدة التى بدأت مع صدور قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ واستمرت حتى قيام ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١(١)

وعن رأى عائشة راتب عن الديمقراطية فى مصر تقول أنه لايوجد ديمقراطيةحقيقية فى مصر والاحزاب ليس لها تواجد سياسى فى الشارع ولايوجود سوى الحزب الوطنى وهو حزب السلطةومن ورائه الحكومة وأصحاب المصالح الذين انتفعوا من قانون الإنفتاح * الذى قلب المجتمع وعمل فجوه بين الاغنياء والفقراء. ورات أنه من باب التحقيق (٢)

---

١ - *الهيئه العامه للاستعلامات : - تطور الحياة الحزبية فى مصر ١٥ /٤ /٢٠١٣*

٢--د. سامية أبو النصر: رائدات : ت (٢٠١٦): الناشر: المكتبة العصرية: المنصورة: ص (١٠٥).

-*القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته، وهو أهم خطوة منفردة اتخذت على طريق الانفتاح. فقد فتح باب الإقتصاد المصري لرأس المال العربي والأجنبي في شكل إستثمار مباشر في كلالمجالات تقريبا وعلى وجه التحديد مجالات التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل واستصلاح الأراضي والإنتاج الحيواني والثروة المائية والإسكان والإمتداد العمراني وشركات الإستثمار وبنوك الإستثمار وبنوك الأعمال وشركات إعادة التامين والبنوك وبيوت الخبرة الفنية وغيرها من المجالات. وعندما اعترضت عائشة راتب على اصدار هذا القانون وكانت وقتها رئيسة اللجنة الوزارية التشريعيةقاموا بإجراء تعديل وزاري وأصبح الدكتور عبدالعزيز حجازي نائبا رئيسًا للوزراء، وأقالوها من اللجنة التشريعية التي رفضت القانون. وصدر القانون وجعلوا اللجنة التشريعية برئاسة وزير العدل وقرروا علي الدوام أن يكون وزير العدل هو رئيسها. وقد أعلن حجازي في أحاديث له بعد ذلك بأن هناك نقاط ضعف في قانون الانفتاح، وتغيرت الوزارة بعد ذلك وظللت عائشة راتب وزيرة الشؤون الاجتماعية بعدها بقليل. وأسند إلي د. حجازى منصب رئيس مجلس الوزراء (٢٥ سبتمبر ١٩٧٤-١٦ أبريل ١٩٧٥)، وكان هو المخطط لسياسة الإنفتاح الإقتصادي، فأصدر عدة قوانين لإزالة القيود على استثمار رأس المال الأجنبي في مصر. وأنشأ المناطق الحرة لتشجيع مشاريع الإستثمارات الصناعية، التي أشرفت على نشاط جميع الإستثمارات الأجنبية في مصر.ونجح برنامج الإنفتاح في جذب الإستثمارات الأجنبية في مجال البنوك ولكن استثمارات الصناعة كانت أقل من الأمل المعقود عليها. واجتهد د.حجازي في تحسين أداء الإقتصاد المصري، خاصة أمام انخفاض قيمة العملة المصريةوزار الدول العربية المصدرة للبترول في جولة عمل لمحاولة تقديم مساعدة عاجلة للإقتصاد المصري، مما ترتب عليه إنشاء "منظمة الخليج لتنمية مصر". ونتيجة لتأزم الأوضاع الإقتصادية، وقعت أعمال عنف واضطرابات بين عمال الصناعة (الوقائع الرسميه فى ١٩\٦\١٩٧٤

وتستكمل رأيها فى تقييمها للديمقراطية فى عصرالرئيس مبارك - بصفتها لازالت سفيره بوزارة الخارجية وليست لهاأى انتماءات سياسية - أنه بلا شك أن مصر كانت تتمتع بقدر كبير من الديمقراطية ويكفى قراءة صحف المعارضةلإثبات هذا الواقع ولم يكن هناك ما يماثل التجربة الديمقراطية المصرية فى المنطقة المحيطة.لكنها كانت تطالب بزيادة الديمقراطية فى ضوء هدف مهم ورئيسى هو المصلحة العليا لمصر. فالديمقراطية فى الغرب لها تقاليدها والأحزاب فى الدول الاوربيه حيث هناك تنشىء مدارس يتربى فيها الشباب منذ صغرهم وحتى نضوجهم على ممارسة الديمقراطية، ونحن فى مصر لا يمكن أن نصل إلى مستوى الغرب فى التقاليد الديمقراطية بين يوم وليلة لكن نحن على الطريق. فالمطلوب من كل إنسان يتصدى للعمل العام الإلتزم بالحوار الهادىء البناء الذى يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ولو على المصلحة الشخصية (١)

كماعارضت د./ عائشة راتب رأي الدكتور/ يحيى الجمل الذي صرح بعدم وجود أحزاب، فى مصر بل يوجد أشخاص حولهم تجمعات أو شلل تسمى أحزاب، فقد مارس الدكتور/ يحيى الجمل الحياة الحزبية بصفته الرجل الثاني في حزب التجمع وهو حزب معارض قبل أن يتقدم باستقالته منه، وبالتالى يستطيع أن يطرح الصورة التي يراها عن التجربة الحزبية وتحفظت د./ عائشة راتب على الأحزاب التى تُنشئها السلطة، فذكرت - على سبيل المثال - كيف نشأ الحزب الوطني وقت أن كان حزب مصر هو حزب الحكومة، ثم أعلن الرئيس/ محمد أنور السادات عن قيام الحزب الوطني، فحدثت الهرولة إليه كما قال الكاتب الصحفي الكبير/ مصطفى أمين في ذلك الوقت. وتذكر كذلك كيف قام حزب العمل باتفاق مع حزب الأحرار. مع ذلك، فإن حرية التعبير التي تتمتع بها الأحزاب اليوم كبيرة جدا، ولم يكن أحد يتصور أن تتناول الأقلام قرارت السلطة وسلوكها السياسي بهذا الشكل وبهذه الحدة. يؤكد ذلك ما تقوم بنشره الصحف الحزبية كالوفد أو الأهالى أو الشعب أو الأحرار. تكمن المشكلة الحقيقية - كما تصورها د./ عائشة راتب – بأنها ليست فكرة تدوير السلطة وفهم الأحزاب لضرورة وصولها يوما للحكم، ولكنها تكمن في تصور هذه الأحزاب عن أنها يمكن أن تصل للحكم عن طريق الصحف، ولكي يصل حزب ما أو تيار ما للحكم لابد أن يكون ملتحما بالفعل بطوائف الشعب المختلفة ويشعر بمشاعر الناس، وتكون لديه الطهارة الكاملة، بمعنى أن يعرف الحزب ماذا يريد فعلا، وأن يعرف أيضا ماذا تريد الناس فعلا. تشكك د./ عائشة راتب في تحقق ذلك، لأن هناك فاصلا كبيرا بين هذه الأحزاب في (٢)

١-الاهرام الاقتصادى:العدد ١٠٦٦١ :ت ١٩٨٩ :عائشه راتب فى الصالون الاقتصادى :عمرو عبد السميع : ص ٣٠

٢- صحيفة الرأي العام :العدد (٨٠٦٣) : ت (١٩٨٦/٤/٢٨) : الدكتورة/ عائشة راتب الوزيرة سابقا وأستاذ القانون الدولي:ص (١٧).

مقارها أو في صالوناتها أو حتى في وجودها البرلماني نفسه وبين هؤلاء الناس وآمالهم وطموحاتهم، لأن مفهوم العمل الجماعي غير موجود في مصر، ومازال داخل كل مصري حزبي أو غير حزبي فرعون صغير، وهذا ما يُسيطر على كل رئيس حزب، بل وكل رئيس إدارة صغيرة في أي مؤسسة. لابد إذن أن تخضع عمليه القرار الجماعي في أي مؤسسة أو حزب للعمل الجماعي، وأن تكون سياسة الدولة ثابتة في خطوطها العامة، ولكن التفاصيل هي التي تختلف، وأن ينتهي المبدأ السائد الذي يُعبر عن النظم البرلمانية القائمة وهو مات الملك عاش

الملك، ويجب أن نتقبل الرأي والرأي الأخر، وندرك أنه من الذكاء الكافي ضرورة تقبل الرأي الآخر (١).

آراء د./ عائشة راتب في الدستور والانتخابات:

في الفترة ما بين عامي ١٨٠٥ و١٨٨٢ شهدت البلاد نضالا طويلا للشعب المصري انتهى بإصدار دستور للبلاد سنة ١٨٨٢في عهد الخديوي توفيق، ثم ما لبثت سلطات الاحتلال الإنجليزى أن ألغته، ولكن الشعب المصري واصل جهاده إلى أن صدر في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ دستور[1]انعقد وفقه أول برلمان مصري في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤. وظل دستور سنة ١٩٢٣ قائما إلى أن ألغي في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠، ثم في ديسمبر ١٩٣٥ عاد العمل بدستور سنة ١٩٢٣ الذي ظل معمولا به إلى ديسمبر ١٩٥٢ وبعد حركة الضباط الأحرار صدر أول إعلان دستوري في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أعلن فيه باسم الشعب سقوط دستور سنة ١٩٢٣.إعلان دستوري فبراير ١٩٥٣ثم صدر في ١٦ يناير من ١٩٥٦ إعلان دستوري مبشرا بدستور جديد في عام ١٩٥٨، وإثر قيام الجمهورية العربية المتحدة باتحاد سوريا ومصر أعلن دستور الوحدة في مارس من ذاك العام، واستمر العمل به حتى ٢٥ مارس ١٩٦٤ بعد ترك مصر لاسم "الجمهورية العربية المتحدة" أُعلن في ١١ سبتمبر ١٩٧١ عن دستور ١٩٧١[1]، والذي عُدِّل في ٣٠ إبريل ١٩٨٠ بقرار من مجلس الشعب في جلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٨٠. في سنة ٢٠٠٥ عُدِّل الدستور مرة أخرى لينظم اختيار رئيس الجمهورية بانتخابات مباشرة، فيما عرف بتعديل المادة ٧٦، والتي جرت على إثرها أول انتخابات رئاسية في مصر و في ٢٦ مارس ٢٠٠٧ جرى استفتاء بموجبه عُدِّل الدستور[1] مرة أخرى، وشملت التعديلات حذف الإشارات إلى النظام الاشتراكي للدولة، ووضع الأساس الدستوري لقانون الإرهاب (المادة ١٧٩).

(٢)

- الراى العام :المصدر السابق : ص (١٧)

٢-بوابه الحكومه الالكترونيه :تاريخ الدستور المصرى

وبعد قيام ثوره ٢٥ يناير وتنحي الرئيس السابق محمد حسني مبارك، كلف المجلس الأعلي للقوات المسلحة، الذي تولى إدارة شئون مصر، لجنة للقيام ببعض التعديلات الدستورية، وتم عرضها للاستفتاء على الشعب في ١٩ مارس ٢٠١١. وبعد موافقة الشعب المصري في

الاستفتاء، أصدر المجلس الأعلي للقوات المسلحة في يوم ٣٠ مارس ٢٠١١ إعلاناً دستوريا من ٦٣ مادة مشتملاً على أغلب التعديلات التي تم اقرارها في الاستفتاء بالإضافة إلي بعض المواد الأخرى. وكان للدكتوره عائشه راتب بصفتها قانونيه فقد ادلت برايها فى بعض مواد الدستور فى اكثر من حدث اولهم فى عام ١٩٨٧ حيث تعددت الاراء حول تعديل الدستور ام لا (١)

فكان بين وقت وآخر، تطفو الدعوة إلى ضرورة تعديل الدستور، وخاصه خلال عام (١٩٨٧) أيام حكم الرئيس/ محمد حسني مبارك. وقد تعددت الاراء تجاه هذه الدعوه راى ضرورة تعديله فورا دون إبطاء، والبعض الآخر اكد أنه ليس من الضرورى الدعوة إلى ذلك، بل إن الخوض في تعديل الدستور في هذا الوقت بالذات سوف يزج بمصر في متاهات تعرقل مسيرتها، وتعوق العمل والانتاج، وهما سبيلا الإنقاذ الوحيدين أمام مصر. بينما راى فريق ثالث أن الاسراع في تعديل الدستور قد تؤدي بنا إلى إنقسامات لا نهايه لها، فتعديل الدستور لا يتم إلامع الإستقرار، وعندما تبرز الحاجة الملحة إلى ذلك، ويجب أن يتم هذا عبر فكر الأمة الجماعي وعلى نار هادئة، حتى يأتي الدستور الجديد ملبيا لكل إحتياجات الأمة الحاضرة والمستقبلية (٢)

اتفق رأي الدكتورة/ عائشة راتب في موضوع تعديل الدستورمع اصحاب الاترای الثالث مؤكده على أنها مسألة خطيرة، وإذا فُتح الباب فلن نستطيع معرفة مدى التعديلات الواجب إدخالها على الدستور ، والمفروض أن الدستورلابد وأن يكون تعديله بعد تفكير وروية. ويقوم بهذا العمل لجنة من رجال القضاء وأساتذة الجامعات لتضع تصورا واضحا ومحددا لهذه التعديلات والهدف منها والعائد

الذي سيعود على الجموع من ورائها.ثم اضافت انه "يتعين البعد بالدستور دائما عن نطاق الصراعات السياسية، لأنه صمام أمان للمواطن أولا وللدولة ثانيا، ولايمكن أن يقبل مخلوق أن يكون قانون من القوانين كما جاء بالدستور محلا للتغيير والتعديل وفقا للأهداف السياسية سواءا نبعت هذه الأهداف من حزب الأغلبيه أو من أحزاب المعارضة. واستطردت تقول ان الدستور والقانون يمثل عادة إستجابة مقننة لإحتياجات المجتمع، وتصورا مكتوبا لما تعبره الاتجاهات العامة والأهداف الأصلية (٣)

١- بوابه الحكومه الالكترونيه :المرجع السابق.

٢- الراى العام :المصدر السابق : ص (٢).

٢-مجلة أكتوبر :ا العدد (٥٧٧) :ت (١٩٨٧/١١/١٥) : تعديل الدستور: هل هو ضرورة ملحة: أشرف السعيد: :ص (٢٣).

بالتالى، فأي دستور هو أبو القوانين، وقد يتعين إدخال بعض التعديلات عليه من حين لآخر في فترات زمنية متباعدة " نتيجه لتطور الحياه وبروز احتياجات اظهرت الحاجة للتغبير، ويجب أن يكون هذا التعديل في أضيق نطاق ١).

ام ثانى حدث فى موقفها فى الدستور وكان لها راى فيها حيث كان موضوعا مؤثر على المجتمع المصرى باثره وذلك بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فواصلت الدكتوره عائشه راتب رايها الذى اختلف

عن ذى قبل في مسألة تعديل الدستور بعد ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١) بالقول إنها - في هذا الصدد - من أنصار التغيير، وليس التعديل، وحان الوقت أن نضع دستورا جمهوريا خاصة وأنه كان مازال هناك إنتخابات المرحلتين الثانية والثالثة لمجلس الشعب.

لقد ناشدت د./عائشة راتب كل المصريين بالتأني في إختيارات المرشحين لمجلس الشعب، فلا أخواني ولا سلفي ولا أي مرشح له توجه خاص، بل عليهم اختيار المصري الذي يفضل مصلحة البلد، ويترك كل شي من أجل مصلحة مصر، واكدت على الوحده الوطنيه فالا فرق بين مسلم ومسيحي، فالجميع مصريون والشعب المصري ذكي، ويستطيع التعرف على المرشح الذي يعلو المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ٠

وفى رايها انه - بعد إنتهاء الإنتخابات - لابد من إختيار لجنة تأسيسية منتقاة بعناية من العناصر الجيدة في المجتمع ممثلين عن مختلف الفئات والطوائف، بحيث تختار كل فئة من يمثلها من رجال الفكر وأساتذة الجامعات.. إلخ، بما فيهم العمال لوضع الدستور الجديد، بعيداً عن مجلس الشعب، دستوراً يلبي إحتياجات الناس ويحميهم من بطش السلطة، ويحدد اختصاصات الرئيس ومسئوليات الوزارة ومدة بقائها، ويحدد الحقوق والحريات مثلما كان دستور (١٩٢٣) الذي يعد من أفضل الدساتير في تاريخ مصر من وجهة نظرها.

ومن اولى مهام لجنه وضع الدستور، ببلورة الآراء، ووضع بنود الدستور وطرحه للمناقشة في وسائل الإعلام قبل الإستفتاء عليه، فالدساتير دائما تعمل بحرية ومشاركة الأفراد والشعب، وبالتالي لم يكن متصوراودون ان تفرض أن تأتي فئة أو فصيل ما ويحاول أن يتماشى الناس معه وعلى الجميع أن يعي

وقد رات عائشه راتب انه من دواعى الديمقراطيه حق المصريين فى الانتخابات لان مساهمتهم فى الحياه العامه واجب وطنى وهو ماجاء و نظمه القانون رقم (٧٣) لسنة (١٩٥٦) هذا الحق، عندما قرر أنه على كل مصري وكل مصرية بلغ الثمانية عشرة عاما أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية. (٢)

١-مجله اكتوبر : المصدر السابق

٢-الأهرام :العدد ٤٥٣٣٩ :٢٠١١/٣/٢٥ :المظاهرات الفئويه تفسد ثوره ٢٥ يناير: د /ساميه ابو النصر :ص ١

كما انتقدت الإنتخابات إجباريا للرجل واختياريا للمراة، في حين تصبح مباشرة حق الانتخاب واجبا لها متى تقدمت بطلب القيد، وقيدت في جداول الإنتخابات .

آراء د./ عائشة راتب فى ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١)

يضم الى ماسبق مثلما عاصرت الدكتورة/ عائشة راتب العديد من الأحداث السياسية الداخلية في مصر، منذ أن كانت مصر ملكية، ثم تحولت بعد ذلك إلى جمهورية بقيام ثورة يوليو (١٩٥٢). عاصرت أيضا ثورة يناير (٢٠١١) وما ترتب فيها من نتائج، وكان لها تحليلاتها وأراؤها وذكرياتها الخاصة بتلك الأحداث.

تعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من وجهه نظر عائشه راتب من أهم الأحداث في تاريخ مصر الحديث، فقد جعلت المواطن المصري يشعر بالعزة والكرامة، وأظهرت حب الشباب المصري لبلده، وحتى النظرة لمصر حجوالمصريين من مختلف دول العالم قد تغيرت تماما. لأول مرة يخرج الشعب بكامل هيئاته لإسقاط الحكومة والنظام. لذا فقد خلّدت هذه الثورة الشعب المصري (١). فهى استنكرت فى نفس الوقت تلك التظاهرات التى كانت تنظم كل يوم جمعة، لانها رات ان ذلك ، لأن القائمين بها يبتذلون أن يعطوا المسؤلين الفرصة لتنفيذ طلباتهم، وأن تتوقف مطالبهم الفئوية لأنها خروج عن السياق وافساد للثورة فى تحقيق اهدافها ٠.

ومن الضرورى ان ثوره ٢٥ يناير كانت ضد الفساد السياسى والاجتماعى وفى رايها ان الفساد السياسى يرتبطان ببعضهما البعض، والقضاء عليهما معا يكون بتغليظ القوانين والعقوبات والمحاكمات الفورية،ودللت على ذلك بالثورة الفرنسية التى أعدمت كل من ثبت عليه الفساد، كما خلقت الثورة المصرية عام (١٩٥٢) قانون الغدر، وواجهت أصحاب المال والنفوذ وكل من كان يقف في طريق الثورة بدون تباطؤ. لقد حدث ذلك أيضا بعد ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١)، ولهذا بدأت الإصلاحات سريعا. يتمثل الفارق بين الثورتين أن من قاموا بثورة يوليو (١٩٥٢) مجموعة من الضباط الأحرار وهم من حكموا مصر بعدها وهو مالم يحدث لثوار ٢٥ يناير (٢٠١١) ، لأن ثورة يناير ثورة شعبية لم يكن لها قائد . لقد قامت ثورات شعبية في النظم الديموقراطية في العالم، ولكن الثوار في هذه الدول اختاروا لجنة من بينهم للتفاهم مع ما هو موجود للوصول إلى مجتمع ديموقراطي، لكن ما حدث في مصر فى ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١) هو وجود فصائل كثيرة من النظام السابق حاولت إفساد هذه الثورة ولم تواجه بالحزم الكافى (٢ ٠(

١- الأهرام : المصدر السابق

٢- الأخبار : العدد (٢٠٨٧٠) :(٢٠١١/١٢/١١): كلمة حق من إنسان فاضل د./ عائشة راتب - نهاد عرفة - ص (٤).

ادلت عائشة راتب بدلوها فى حكومات مابعد ثورة يناير (٢٠١١) حيث وصفت الوضع غريب بالمأساوى ، وخاصة وأن حكومة د./ عصام شرف التي تم تشكيلها عقب الثورة،١)

فشلت في تحقيق المطالب الثورية، وكذلك حكومه د./ كمال الجنزوري .وكانت تتطلع لحكومة ثورية قوية مسئولة تحكم مصر عقب ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١) ولو تم ذلك لتجنبت مصر الكثير من السلبيات التى حدثت وقتها ٠

أما بالنسبة للمتظاهرين الثوار بميدان التحرير، فقد رفضت د./ عائشة راتب التعامل الأمني والعنف معهم، ولم تكن تتصور أن مصريا لمجرد أنه من أفراد الأمن يحق له أن يفقأ عين مصري، وتربأ بأي مصري أياً كان موقعه أن يفعل ذلك، ومن يفعل ذلك يجب معاقبته بأشد العقاب.

كان على المجلس العسكري والحكومة تكوين لجنة مشتركة للتفاهم والحوار مع مطالب المتظاهرين بدلا من إستخدام العنف معهم، فلهم مطالب وإذا كانت هذه المطالب عادلة فعلى المجلس والحكومة تحقيقها فوراً، فالبطء في تحقيق المطالب العادلة والتأخر في إصدار القوانين الثورية أدى إلى الكثير من الخروقات، والمثال على ذلك قانون العزل السياسي الذى كان يجب أن يصدر بعد تنحي الرئيس/ محمد حسني مبارك فوراً.

أما عن البطء في إصدار القوانين ومشهد المحاكمات لرءوس النظام السابق، بالمقارنة بالمحاكمات العسكرية للألاف من المدنيين، فقد اعلنت رفضها أن المحاكمات العسكرية للمدنيين ، فالمدنيون يجب أن يحاكموا أمام قاضيهم الطبيعي. أما بالنسبة لمحاكمة رءوس النظام السابق، وخاصة محاكمة الرئيس الاسبق/ محمد حسني مبارك، بالرغم من انها رفعت من مكانه مصر بين دول العالم، الا انها انتقدت من التباطؤ في المحاكمات، التى كان من المفروض سرعه الانتهاء منها ، سواء بالإدانة أو بالبراءة (١).

أما عن الفساد والأموال المنهوبة والمهربة خارج مصر،من الممكن.استردادها بسهولة لو توافرت الجدية. وبالرغم من تشكيل لجنة من مجموعة من النشطاء والمتطوعين للبحث عن هذه الأموال في جميع أنحاء العالم، ونجاحهم في الكشف عن الكثير منها. الا انها كانت تفضل أن يعلن الرئيس السابق/ محمد حسني مبارك وأبناؤه ورءوس النظام الاسبق عن تلك الأموال بأنفسهم، " فلو كانت هذه الأموال قد سرقت من جانب بعض من عامة الشعب وقت أن كان هؤلاء فى مواقعهم القيادية، فهل كانوا سيتركونهم، فتطبيق العدل لا يفرق بين غني وفقير أو سلطان أو غير ذي سلطان على حد قولها "(٢).

١-الاخبار :المصدر السابق

٢-: المصري اليوم : العدد (١٤٧٩) :عائشة راتب وزيرة للشئون الإجتماعية في السبعينات (٢٠٠٨): ص (٣).

٢- د .سعاد ابو النصر :المرجع السابق : ص (١٠٥).

تقييم د./ عائشة راتب لآداء زعماء مصر منذ عام (١٩٥٢ حتى ٢٠١١):

لقد كان للدكتورة/ عائشة راتب آراء في زعماء مصر: عبد الناصر والسادات ومبارك. فقد اشادت بموقف عبد الناصرفى حرب (١٩٥٦) وتأميمه لقناة السويس وإنشاءه للسد العالي ودوره العظيم في مجانية التعليم التى يعارضها الآن كل الوزراء الحاليين وهم ممن تمتعوا وتعلموا بتلك المجانية. حقيقة أن الذي نادى بتلك المجانية هو د./ طه حسين حتى المرحلة الثانوية، والذي مدها للجامعة كما يحسب لجمال اهتمامه بالاوضاع الاجتماعيه حيث أخذ بيد الفلاحين والفقراء، . أما عن هزيمته في (١٩٦٧) فقد كانت أحد النقاط غير المضيئة فى حياته رغما عن كونها حدثت لأسباب خارجة عن إرادته ،إلا أنها لم تعى موته سياسيا،ً وقد مهد بعد ذلك بحرب الاستنزاف التي أدت لانتصار أكتوبر المجيد (١٩٧٣).

أما الرئيس/ محمد أنورالسادات فيذكر له حرب (١٩٧٣) التي أعادت لنا سيناء كاملة،ومحت الام هزيمه ١٩٦٧ وعلى الرغم من أن مصر مازالت ملتزمة بوجود قوات دولية على الحدود، ومازالت هناك قيود على التسليح وكل منطقة لها نوع معين من السلاح، إلا أنه وقت الخطر فليس هناك ما يمنع مصر من استخدام جيوشها في الدفاع عن أراضيها.

وقفت عائشه راتب موقفا معارضا لسياسه حسني مبارك خارجيا وداخليا فقد كانت تعلن معارضتها جهرا ولذلك لم يكن يتقبلها. ترى د./ عائشة راتب تنكر للطبقات الفقيرة من الشعب، وأفسح المجال للكبار وباع مصر، وقد كان بقاءه في القاهرة سيجعله يشعر بأزمة المرور الطاحنة لعله يأمر بمعالجتها تخفيفا عن الشعب، وكان هذا وقت اعلنت ذلك فى رساله وجهتها اليه بمناسبه قيام بعض السفراء بتقديم أوراق إعتمادهم إليه في شرم الشيخ رغم مخالفة ذلك للدستور(١)

يتبن ان عائشه راتب من المتمسكين باتباع النظم الديمقراطيه ووضح ذلك عندما عارضت اجراء انتخابات مجلس الشعب عقب ثوره ٢٥ يناير ٢٠١١ وراى ضروره اتباع النظام والذى يتطلب اولا أن يتم منذ البداية تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور يوضح أسس إختيار الرئيس

القادم وسلطاته، وكذا أعضاء مجلس الشعب وسلطاته، ثم يتم إنتخاب الرئيس، ومن بعدها انتخاب مجلس الشعب، ليحقق العدل ويضع الضوابط والقواعد لعودة مصر إلى ما كانت عليه قبل حكم حسنى مبارك لقد كان الرئيسان / جمال عبد الناصر و محمد أنور السادات من أشد الناس إخلاصاً لمصر، أما عهد الرئيس/ محمد حسني مبارك فكان أسوأ العهود من وجهة نظرها. إن وضع الدستور أولاً بعد ثورة ٢٥ يناير عام (٢٠١١) كان سيقينا كل المشكلات التي عاشتها مصر طوال الأشهر التي تلت الثورة.

١: المصرى اليوم : المرجع السابق

الخاتمه

تبين من خلال عرض الآراء السياسية للدكتورة/ عائشة راتب أنها كانت تملك رؤية ثاقبة وفكر مستنير وهو ما جعلها تساهم إلى حد كبير بعلمها وآرائها في مناقشة وتحليل العديد من القضايا السياسية والدولية حيث تنبع أراءها تنبع رحم القانون الذي كانت أستاذا له،

دعت د./ عائشة راتب إلى ممارسه الدبمقراطيه وتطوير الأحزاب السياسية في مصر بحيث تصل إلى المرحلة التي تجعلها تُعبر عن اتجاهات وتيارات فكرية محددة ومعينة تستهدف بالدرجة الأولى مصلحة الشعب المصري، وألا يكون هناك انفصالا بين هذه الأحزاب وبين آمال وطموحات الشعب.

رأت د./ عائشة راتب أن تعديل الدستور يجب ألا يتم إلامع الإستقرار، وعندما تبرز الحاجة الملحة إلى ذلك، وأن يتم هذا عبر فكر الأمة الجماعي ، حتى يأتي الدستور الجديد ملبيا لكل إحتياجات الأمة الحاضرة والمستقبلية ، ولابد وأن يكون تعديله بعد تفكير وروية وأن تُشكل لذلك لجنة من رجال القضاء وأساتذة الجامعات لتضع تصورا واضحا ومحددا لهذه التعديلات

وعن رؤيتها لمصرية جزيرتي تيران وصنافير بمدخل خليج العقبة بالبحر الأحمر، فقد أشارت إلى أن الجزيرتين كانتا تحت إدارة مصرية قبل تأسيس المملكة العربية السعودية في (١٩٣٢)، وأن الممر الصالح للملاحة بين جزيرة تيران والساحل المصري لاتتعدى مساحته ثلاثة أميال، ولذا فهو يدخل بأكمله في المياة الاقليمية لمصر، و أن لمصر الحق في إغلاق مضيقها المُسمى بمضيق تيران.

وعن علاقة مصر بكل من إيران وتركيا كدول إسلامية غير عربية، فكان للدكتورة/ عائشة راتب رأي بأنه عندما يكون هناك دور تركي و ايرانى في المنطقة فذلك أفضل من وجود دور إسرائيلي فيها، وأن مع وجود إسرائيل قوة نووية وحيدة في المنطقة، وتساعدها أمريكا ليكون لها اليد الطولى، فيجب أن تكون هناك إيران نوويةايضا، وسوف يُحدث ذلك على الأقل توازنا في المنطقة. لو امتلكت إيران السلاح النووي لأمنت مصر والدول العربية شر السلاح النووي الإسرائيلي، حيث أن إيران لا تمثل تهديداً لمصر ويجب أن يكون الحوار معها على رأس الأولويات. وكانت ترى من وجهة نظرها أنه يجب أن تأخذ الحكومات على عاتقها تحسين العلاقات بين مصر وبين كل من إيران وتركيا الدولتين المسلمتين.

تناولت ايضا أن ثورة يوليو ١٩٥٢ تمثل نقطة حاسمة في التاريخ العربي والأفريقي المعاصر سواء من ناحية التغيرات التي أحدثتها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر أو من ناحية آثارها في العالمين العربي والأفريقي، فقد غيرت ميزان القوى في هذه المنطقة وفى غيرها، ودفعت بالدول الاستعمارية إلى تعديل سياستها التقليدية. وعن رأيها في معاهدة كامب ديفيد، فقد كان صريحا أمام السادات برفضها لتلك المعاهدة، ولكنها عدلت عن رأيها بعد ذلك خاصه بعد تسليم شبه جزيرة سيناء كاملة لمصر طبقا لشروط هذه المعاهدة.

أكدت د./ عائشة راتب على أن ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١) من أهم الأحداث في تاريخ مصر الحديث، خاصه وانها غيرت النظرة لمصر والمصريين من مختلف دول العالم قد تغيرت تماما. استنكرت الدكتورة تلك التظاهرات التى كانت تنظم فى يوم الجمعة من كل اسبوع بعد الثورة، كما استنكرت وجود فصائل كثيرة من النظام السابق حاولت إفساد هذه الثورة ولم تواجه بالحزم الكافي، ورأت أن حكومات مابعد ثورة يناير (٢٠١١) قد فشلت في تحقيق المطالب الثورية. أما بخصوص تقييمها للقادة المصريين، فقد كانت نظرتها ورؤيتها رؤية وطنية ثاقبة.

قـائمــة المصادر والمـراجــع

اولا المصادر

١-المجلة المصرية للقانون الدولي: ثورة ٢٣ يوليو : العدد (١٢) : ت: (١٩٦٣)

٢-الأحرار الأسبوعية:العدد (١٠٩٥

٣- الأخبار اليومية: العدد (٢٠٨٧٠)

٤- الأهرام اليومية: العدد (٤٥٣٩٩

٥- الرأي العام :العدد (٨٠٦٣) :

٦- المصرى اليوم اليومية: العدد (٢٢٠٩) والعدد ١٤٧٩:

٧- مجلة آخر ساعة الأسبوعية: العدد (٢٧٨١):

٨-مجلة أكتوبر الأسبوعية: العدد (٥٧٧) :

ثانيا المراجع

١-د. سامية أبو النصر: رائدات : الناشر: المكتبة العصرية: المنصورة: ت (٢٠١٦)

٢-عائشة راتب :ثوره ٢٣ يوليو ١٩٥٢ : الناشر: دار النهضة العربية :القاهره :ت (١٩٧٤).

٣- عائشة راتب : نحو رؤية مصرية للأمم المتحدة في عالم متغير: الناشر: المجلة المصرية للقانون الدولي. العدد (٥٠) لسنة (١٩٩٤)

٤-عائشة راتب: دارسات قانونية: دار النهضة العربية - القاهرة :ت (٢٠٠٣

٥- محمد حافظ غانم واخرون: دراسات حول قضية خليع العقبة ومضيق تيران: مطابع الأهرام : إعداد الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع